التحديات الإرهابية وأمن الإمدادات الطاقوية: الأسباب والمعالجات

Terrorism Challenges and Energy Supply Security: Causes and Solutions

أ. م. د. مهند حميد مهيدي

كلية العلوم السياسية/جامعة الأنبار

Asst. Prof. Dr. Mohanad Hameed Mhaidi

uoanbar.edu.iq@Muhannadhamd٨٤

Abstract:

terrorism is a global concern as it threatens international peace and security. Its impact is increasing due to the interconnection of political, economic, security, and ideological factors, which interact with both internal and external (international and regional) elements. These factors influence both local and global changes, making terrorism a real crisis whose effects extend across various sectors, especially the energy sector. The energy sector has become highly sensitive to the diverse consequences of terrorism, with control over energy resources now being one of the main objectives targeted by terrorism. It exploits the economic and security vulnerabilities created by crises to destabilize nations, particularly those dependent on cross-border energy flows. Thus, the scope of terrorism transcends geographical boundaries, threatening energy security and impacting the stability of global .markets

.**Keywords**: Energy Security - Terrorism - Oil - Gas - Middle East

الملخص:

تعدُّ ظاهرة الإرهاب مصدر قلق عالمي، كونها تهدد الأمن، والسلم، الدوليين، ويزداد تأثيرها نتيجة لتداخل العوامل السياسية، والاقتصادية، والأمنية، والإيديولوجية، التي تتفاعل مع عوامل داخلية، وأخرى خارجية (دولية وإقليمية)، هذه العوامل تؤثر في المتغيرات المحلية، والعالمية، مما يجعل الإرهاب أزمة حقيقية، تنشأ آثارها، وتمتد على القطاعات كافة، ولاسيَّما قطاع الطاقة، الذي بات شديد الحساسية إزاء التداعيات الإرهابية المتنوعة، حتى بات التحكم في موارد الطاقة، أحد الأبعاد الرئيسة التي يسعى الإرهاب إلى استهدافها، إذ يستغل الهشاشة الاقتصادية، والأمنية، التي تخلقها الأزمات لزعزعة استقرار الدول، لاسيَّما تلك التي تعتمد على تدفقات الطاقة العابرة للحدود. هكذا، تتجاوز أبعاد الإرهاب الحدود الجغرافية، مما يهدد أمن الطاقة، ويؤثر في استقرار الأسواق العالمية.

الكلمات المفتاحية: أمن الطاقة- الإرهاب- النفط- الغاز- الشرق الأوسط.

المقدمة

يمارس الإرهاب أثره الفاعل في الأصعدة كافة، ويأتي أمن الطاقة في طليعتها، ويعدُّ الاقتصاد اليوم من أكثر الأسلحة أثراً، في ايقاع الضرر في اقتصاديات الخصوم، ويكفي احياناً مجرد التهديد بإلحاق الضرر، لإجبار الطرف الآخر على تقديم التنازلات، ولا تقتصر هذه الأساليب على الدول بل الإرهابيين ايضاً، والعصابات الإجرامية، وغيرهم من اللاعبين السيئين.

لقد اثبتت التحولات العميقة في بنية النظام العالمي، لما بعد الحرب الباردة، أنَّ التنافس في ميدان السيطرة على الطاقة، لن يخبو، وستظل جذوة هذا التنافس، وصولاً إلى حدّ الصراع غير المباشر بين أقطاب النظام العالمي، ويتزايد ذلك عندما تسعى الأقطاب الصاعدة إلى أن تحتجز لنفسها، مساحة من التأثير في الشؤون الدولية، أو عندما تريد إرغام الطرف (المتراجع)، على قبول الآخرين أعضاءً في إدارة شؤون العالم. ونلحظ أنَّ نمط العلاقة بين إطراف القرار الدولي، ينعكس على طبيعة التنافس على مصادر الطاقة، وإمداداتها، لتصبح دالة فيها.

فمن المعروف أنَّ خرائط الإرهاب، والثروة النفطية، هي ذاتها في رؤى الدول الكبرى، سواء أكانت في الشرق الأوسط أم آسيا أم القرن الإفريقي، والتخطيط الاستراتيجي لهذه الدول، يتداخل فيه الإرهاب مع النفط، ومعادلة الأمن، والطاقة، في إستراتيجية الدول الكبرى، ضرورية لتحقيق النفوذ لها على الدول الأخرى، ومن أجل ضمان تدفق الموارد النفطية، وتأمين طرق المواصلات حتى وصوله إلى المستهلك.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من كونها تسلط الضوء على طبيعة العلاقة بين الإرهاب، وأمن الطاقة، بعدِّهما عاملين مؤثرين في استقرار اقتصاد العالم، فضلاً عن كونها تستهدف تحليل تأثير التحولات الجيوسياسية، والصراعات غير المباشرة بين القوى الكبرى، على موارد الطاقة، وإمداداتها.

هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة تأثير الإرهاب في أمن الطاقة العالمي، عن طريق تحليل العلاقة بين الإرهاب، وموارد الطاقة، والتحولات في بنية النظام الدولي. كما يسعى إلى فهم الآليات التي يستخدمها الفاعلون الدوليون، وغير الدوليين (كالجماعات الإرهابية والعصابات الإجرامية)، للتأثير في إمدادات الطاقة، واستراتيجيات الدول الكبرى. ويركز البحث في استكشاف دور القوى الكبرى، في مواجهة التهديدات المرتبطة بالإرهاب، والطاقة، لضمان تدفق الموارد النفطية، واستقرار الاقتصاد العالمي.

مشكلة البحث

يسعى البحث إلى الإجابة عن التساؤل المحوري، ما طبيعة التحديات التي تواجه امدادات أمن الطاقة؟ وتتفرع عنه عدة تساؤلات فرعية:

- ما التحديات التي تواجه أمن امدادات الطاقة؟
- ما الإجراءات الوقائية لمكافحة الإرهاب؟

فرضية البحث

تنطلق فرضية البحث من فكرة محورية مفادها، أنَّ الإرهاب أداة فعّالة في التأثير في أمن الطاقة العالمي، إذ ينعكس نمط العلاقة بين القوى الدولية، ومراكز النفوذ، على طبيعة التنافس، والصراع على مصادر الطاقة، وإمداداتها، مما يجعل هذه العلاقة دالة أساسية في رسم السياسات الاستراتيجية للدول الكبرى.

المبحث الأول

طبيعة التحديات الإرهابية التي تواجه أمن الطاقة

تعدُّ مشكلة أمن الطاقة، من بين أهم التحديات غير العسكرية التي تواجه الدول، وتحول دون تحقيقها لأمنها الوطني، لاسيَّما عقب تراجع الحروب العسكرية، كنتيجة لارتفاع تكلفتها، لتأتي في مقدمتها ما يعرف بحروب الطاقة، كمصدر لبؤر التوتر في العالم، مؤكداً على أهمية العامل الاقتصادي، كمتغير أساسي في تحديد مسار العلاقات الدولية.

وقد تحدث الاضطرابات المفاجئة قصيرة المدى، التي تهدد أمن الطاقة بشكل خطير، عن طريق مجموعة متنوعة من الأحداث، من بينها الهجمات الإرهابية؛ التي تستهدف البنى التحتية للطاقة، إذ تشكِّل الهجمات على قطاعات الطاقة، جزءًا مهمًا من استراتيجية التنظيمات الإسلامية المتشددة، والإرهابية، مثل داعش.

وفي العراق تحديداً، كان تنظيم داعش يستخدم جانباً من النفط المنتج، حسب بعض المزاعم، لتوفير ما يلزمه من إمدادات النفط، وتشير بعض التقارير إلى أنَّ التنظيم وضع نظامًا متطورًا للتهريب، عن طريق شحن بقية إنتاج النفط، على شاحنات نقل بري إلى مصافي بترول صغيرة في شمال العراق، ثُمَّ بيعه بخصم كبير في السوق السوداء، القائمة منذ فترة طويلة عبر تركيا. وذكرت التقارير أيضا، أنَّ تنظيم داعش استولى بعد الغزو، على ثلاثة ملايين برميل من النفط، عن طريق سحب ما في خطوط الأنابيب، والخزانات، ومحطات الضخ[1].

المطلب الأول: التحديات المحلية والإقليمية

تعمد المجموعات التي تطالب بحصة أكبر من الموارد الطبيعية، إلى قطع خطوط الأنابيب أو تنفيذ هجوم على محطات التصدير؛ وأعمال القرصنة، التي قد تحدث في مناطق قبالة الشواطئ الصومالية؛ والهجمات التي قد تنفذها المجموعات الإرهابية، الساعية وراء الحصول على مصادر دخلٍ جديدة.

إذ يشكّل الإرهاب المرتبط بالنفط، والغاز، عنصرًا فاعلًا في استراتيجية التنظيمات الإرهابية، وهو ما يتماشى مع مصالح الطاقة لتنظيم داعش. وتقسم هذه المجالات إلى ثلاثة أسس[2]:

(١) صندوق النقد الدولي، التقرير القطري، اغسطس ٢٠١٥، ص٧.

(٢) هند فؤاد، الأسباب الاجتماعية لصناعة الإرهاب الجديد، المجلة الجنائية القومية، المجلد الواحد والستون، العدد الثاني، يوليو ٢٠١٨.

أولاً- الاستخدام الفعَّال، والتوسع في حقول النفط، والغاز، الموجودة في سوريا، والعراق.

ثانيًا- زيادة إنتاج النفط، والغاز، ومبيعاتهما، لتأمين التمويل للتنظيم.

ثالثًا- الاستيلاء على حقول نفط، وغاز، جديدة، وتدمير البنية التحتية لنقل الوقود، بهدف معاقبة الدول الغربية، وأعداء داعش الآخرين، وإضعافها اقتصاديًا، وهذا يعني أنَّ استراتيجية الطاقة الخاصة بداعش، تعدُّ النفط، وبدرجة أقل الغاز الطبيعي، الجوهر الاقتصادي لوجودها المستقبلي.

وغالباً ما تميل الجماعات الارهابية إلى التركيز في النفط، من منطلق أنَّ الأهداف النفطية (ناعمة)، ومن الصعوبة الدفاع عنها، ومن ثَمَّ يسهل ضربها نسبيًا. وتُشير غالبية الدلائل إلى أنَّ الارهابيين، يجدون البحر غير الخاضع للرقابة، هو مجال عملياتهم المفضل، إذ يتم شحن ما يقترب من (٦٠٪) من نفط العالم، على (٣٥٠٠) ناقلة، عبر عدد صغير من نقاط الاختناق، التي تعدُّ ضرورية جداً في مجال الطاقة، نظرًا لضيقها، كما تعدُّ هدفًا لتعطيلات كبيرة. ويعدُّ مضيق هرمز من أهم هذه الممرات الخانقة، إذ يمرُّ عبره ما يقترب من (١٥) مليون برميل يوميًا[٣]. كما يعدُّ الطريق الوحيد لصادرات الغاز القطري المسال، المتوجهة بشكل أساسي إلى الصين، والهند، وشرق آسيا، ايضاً تعدُّ قناة السويس من نقاط الاختناق المهمة، كونها تشكّل المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، ومضيق البسفور في تركيا، وكذلك مضيق باب المندب، وتبعًا لذلك فإنَّ أي تعطيل للنقل في هذه المناطق الرئيسة، من شأنه أن يترك أثرًا مدمرًا في اقتصاديات هذه الدول بشكل خاصٍ، والاقتصادات المرتبطة بها بشكل عام[٤].

إذ دفعت الصراعات المحلية بالعديد من المجموعات، إلى ضرب البنى التحتية للطاقة، أو إلى ضربها كوسيلة للضغط على الحكومات، والشركات المشغلة، لتأمين الوظائف أو دفع أموال الحماية. وفي بعض الأحيان، تكون هذه الهجمات مرتبطة ببعض المجموعات الإرهابية العابرة للحدود، أو مدعومة من قبل دول أخرى. وتشكل خطوط الأنابيب، التي يتدفق عن طريقها حوالي (٤٠٪) من النفط العالمي، عامل تحدٍ آخر، كونها تجري على مدى آلاف الأميال، وعبر بعض أكثر المناطق تقلبًا في العالم، ففي المملكة العربية السعودية وحدها، يوجد (١٠٠٠٠) ميل من خط الأنابيب، وفي العراق (٤٠٠٠)، معظمه فوق الأرض، ويمكن تخريبه بسهولة، ويمكن أن تثقب عبوة ناسفة بسيطة خط أنابيب، وتجعله غير جاهز للعمل، نظرًا لطولها، كما يصعب جدًا حماية خطوط الأنابيب من عمليت التخريب، كالهجوم الذي تمَّ إحباطه على خط أنابيب رأس تنورة [٥]. كان هناك العديد من الهجمات، على خطوط الأنابيب في نيجيريا، وكولومبيا، وباكستان. وفي العراق، أصبحت أعمال التخريب ضد خطوط الأنابيب، أكبر عقبة أمام إعادة النفط العراقي إلى العمل.

(٣) عادل عبد الرحمن محمد القويعي، الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية للمضائق والممرات البحرية في العصر الحديث، المجلة القانونية، كلية الحقوق، المجلد ١٥، العدد ٢ ، ٢٠٢٣ ، ص٣٦٩.

(٤)Jacob, S. & Furgerson, S. P., 2012, "Writing Interview Protocols and Conducting Interviews: Tips for Students New to the Field of Qualitative Research", Qualitative Report Volume 17, T&L Art. 6, pp 1-10

(٥)Gunaratna, R. (2018). ASEAN's greatest counter-terrorism challenge: The shift from 'need to know' to smart to share. In C. Echle (Ed.), Combatting violent extremism and terrorism in Asia and Europe. Konrad-Adenauer-Stiftung.

فضلًا عن ذلك، شهدت منطقة الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، هجمات أخرى، إذ هاجم مسلحون مرارًا، وتكرارًا، خطوط أنابيب النفط، والغاز، في اليمن، وخطوط أنابيب النفط التي تمر عبر شبه صحراء سيناء في مصر. وفي ليبيا، تمت محاصرة المرافئ، وحقول النفط، بسبب مجموعة من المظالم المتعلقة بالتأمين، وكذلك بسبب هجمات تنفذها مجموعات مسلحة. إذ تعرضت منشأة عين اميناس للغاز في الجزائر، لهجمات نفذها تنظيم القاعدة عام ٢٠١٣، واستولى تنظيم داعش على بعض حقول النفط في سوريا[٦].

ويشير تحليل الأنماط التاريخية للهجمات، إلى أنَّه من السهل حماية حقول النفط، والغاز، ومنشآت التصنيع، والمصافي، ومحطات التصدير من الهجمات، باستثناء حالات معينة، كسوريا، وليبيا، وشمال العراق، التي انهار فيها الأمن تماما، كما أنَّ خطوط الأنابيب، وشبكات الكهرباء، والصهاريج، والعاملين في مجال النفط، هم الأكثر عرضة للخطر. فعلى الرغم من التقدم الحاصل في تقنيات المراقبة، ككاميرات الأمن، والطائرات من دون طيار، من غير الممكن فعليًا حماية كل هذه الأصول[٧].

مما تقدم نخلص، إلى أنَّ التعقيدات التي تواجه أمن امدادات الطاقة، تقود إلى نشوب حروب دولية كبيرة بين الدول المصدرة، ولنا في تجارب التاريخ خير دليل على ذلك، إذ تركت آثارها الكبيرة في أمن الطاقة، فحرب (١٩٧٣) بين إسرائيل ومصر، أدت إلى حظر كان هو السبب الرئيس، لأول أزمة نفطية عالمية، وكذلك نتج عن الحرب العراقية الإيرانية، تضرر مرافق إنتاج النفط.

المطلب الثاني: التحديات الدولية

تحتل مسألة تأمين مصادر الطاقة، ولاسيّما النفط، والغاز الطبيعي، جانبًا كبيرًا من الاهتمامات الصناعية للدول الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، والصين، إذ يشكّل النفط أحد أهم أهداف سياساتها الخارجية، نظراً لما يشكله من مصلحة محورية، بسبب وجوده باحتياطيات نفطية ضخمة، ومؤكدة، سهلة الاكتشاف، ومنخفضة التكاليف، مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى. إنَّ سعي دول العالم، لاسيَّما القوى الصناعية الكبرى، إلى الحصول على المواد الأولية، يّعد هدفاً مهماً بالنسبة لها، إذ إنَّ حيوية هذه المادة (النفط)، وعدم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي، قد جعل الحصول عليها، غالبًا ما يصبح هدفًا ملحًا، من أهداف السياسة الخارجية للدول[٨]، ومما زاد من أهمية النفط، وفشل المحاولات العديدة التي جرت، وما زالت جارية من الدول الصناعية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، في توفير طاقة بديلة للنفط، كالطاقة الشمسية، والنووية، وذلك لارتفاع سعر التكلفة لهذه البدائل، وعدم جاهزيتها لتلبية كل الاستعمالات التي يوفرها النفط[٩]، إذ تشير التقديرات إلى أنَّ الاحتياطيات العالمية

(٦) جبار علي صالح ,الجهود العربية لمكافحة الارهاب, مجلة السياسة الدولية ,العدد ٤٦, جامعة بغداد, مركز الدراسات الدولية,٢٠١٠, ص١٢١.

(٧) مصطفى إبراهيم سلمان، البعد الأمني في السياسة الامريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط منذ عام ٢٠١٧، المجلة العراقية للعلوم السياسية، السنة الخامسة العدد ١٠ اذار ٢٠٢٤، ص٢٠٥.

(٨) توبي شيللي، النفط: السياسة- الفقر-الكوكب، ترجمة: دينا الملاح، ط١، الرياض، مكتبة العبيكان، ٢٠١٠، ص ٤١.

(٩) مجموعة مؤلفين، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة، مركز الامارات للدراسات

المتبقية من النفط، تقدر ما بين (١,٢-١,٣) تريليون برميل، أمَّا الغاز الطبيعي فتتراوح الاحتياطيات تريليون من الأمتار المكعبة.

على سبيل المثال خطوط الأنابيب في الولايات المتحدة، معرضة للخطر أيضًا، كون الطريق الوحيد لتوصيل النفط من ألاسكا، هو نظام خطوط أنابيب عبر ألاسكا (TAPS)، الذي يبلغ طوله (٨٠٠) ميل، إذ تعرض خط الأنابيب هذا عام ٢٠٠١، للتخريب، والقصف، من قبل جماعة إرهابية، فضلاً عن إطلاق النار لأكثر من (٥٠) مرة على مر السنين. TAPS ليست فقط في متناول الإرهابيين، ولكن أيضًا من المستحيل إصلاحها في الشتاء. كما كتب مدير وكالة المخابرات المركزية السابق جيمس وولسي، وخبير الطاقة أموري لوفينز: «إذا تمَّ تعطيل محطات الضخ أو المرافق الرئيسة في أي من الطرفين، فإنَّ نصف (٩) ملايين برميل من الزيت الساخن فوق سطح الأرض، يمكن أن يتجمد في أسبوع شتاء واحد في العالم»[١٠].

اجمالاً، يمكن تصنيف التركيز العام لاستراتيجية الطاقة الخاصة، بـ (التنظيمات الإرهابية) على قطاع النفط، والغاز، إلى ثلاثة اتجاهات: **أولاً**، يهاجم مقاتلو التنظيمات الإرهابية حقول النفط، والغاز، وخطوط الأنابيب، ومنشآت الطاقة، في محاولة للسيطرة عليها، بهدف رئيس هو استخدام هذا الموارد، لتمويل عملياتهم الأخرى. **ثانيًا**، يلجأ مقاتلو داعش إلى ضرب أهداف في مجال الطاقة، بهدف إضعاف صناعة الطاقة في البلاد. ويمكن أن تكون دوافعهم الرئيسة لذلك:[١١]

(١) وقف إمداد الدول الغربية بالنفط، والغاز، ومن ثَمَّ الإضرار باقتصاداتها.

(٢) للحد من المعروض من هذه الموارد، ومن ثَمَّ زيادة سعر النفط.

(٣) أو حتى إشعال حرائق النفط أو الغاز، لإنشاء حاجب دخان لتغطية انسحابهم.

أمَّا **ثالثًا**، فيهاجم مقاتلو داعش قطاع الطاقة، ويأخذون رهائن، ويختطفون موظفي الشركات الغربية، بهدف زعزعة استقرار اقتصاد أعدائهم، ومعاقبتهم، والحصول على فدية أو لفت الانتباه، ويكون الدافع الرئيس عادة الإضرار بمصداقية الدولة، إذ تشير هذه الهجمات إلى أنَّ الحكومة المحلية، غير قادرة على ضمان الأمن الداخلي[١٢].

والبحوث الاستراتيجية، ط١، الامارات، ص ١٢٠.

(١٠)Bassam Fattouh, Hou secure are Middle East Oil supplies? Oxford institute for Energy studies, WPM33, September 2007, p12.

(١١) بريان مايكل جنكيز واخرون، هل يزيدوقوع الهجمات الارهابية الكبرى من احتمالات حدوث مزيد من الهجمات؟،مؤسسة راند، https//:www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE/١٠٠PE/١٧٣RAND_PE١٧٣z.١arabic.pdf

(١٢)Tichy Lukas, The Islamic State oil and gas strategy in North Africa, Energy Strategy Reviews, Volume 24, April 2019, Czech Republic,p255-256.

المبحث الثاني

الإجراءات الوقائية لمواجهة ظاهرة الإرهاب

كان التركيز سابقًا في حلول مكافحة الإرهاب، يقتصر على المواجهة الأمنية العنيفة، التي قد تولد المزيد من العنف، وتعمق إشكالية الإرهاب، والآن يمكن اللجوء إلى استخدام أدوات (القوة الناعمة- soft power)، لأنَّه بقدر ما تطورت الوسائل، والخطط الأمنية، وبقدر ماهي ضرورية، وبالغة الأهمية، إلا أنَّها لا تتعامل مع أسباب الإرهاب، وعلاجه، ولم تعدّ كافية في الوقاية، ولا في المواجهة المطلوبة مع الإرهاب، ولاسيَّما بعد أن تطور الفكر، والتنظيم، والتخطيط الإرهابي، وتنوعت أساليبه، وتعددت أهدافه، بسبب ما أتيح للإرهابيين، بفضل تطور تقنيات المعلومات، والاتصال، والنظام المعولم، والمفتوح، عن طريق التطورات العلمية في المواد، والتقنيات ذات الاستخدام المزدوج. وعند أخذ ظاهرة الإرهاب من منظور اقتصادي، يتكامل ويعزز الدراسات السياسية، والاجتماعية، والقانونية، والأمنية، وتطلق تحليل هذه الظاهرة من مبدأ الرشاد في السياسة الاقتصادية، الذي يتطلب توجيه الموارد المتاحة للمجالات، والنشاطات، التي تكون فيها الفوائد الاجتماعية الصافية، أكثر، وأكبر، وأفضل، وأسرع، منها في النشاطات البديلة الأخرى.

المطلب الأول: سبل المعالجة و الوقاية من الإرهاب على المستوى المحلي

لغرض مجابهة الإرهاب، والحد من آثاره في الصعيد المحلي، سيتم التركيز في التنمية الاقتصادية، ومجابهة البطالة، وتجفيف مصادر الإرهاب، لما لها من أثر كبير في الحد من ظاهرة الإرهاب، بوصفها أهم محاور التصدي لظاهرة الإرهاب، ووقف تمدده.

أولاً- التنمية الاقتصادية:

عند توزيع الحوادث الإرهابية، على وفق مستويات التنمية العربية، يلاحظ أنَّها تنخفض عند الدول المرتفعة في مستوى التنمية البشرية. أمَّا معدلات جرائم القتل، فكانت أعلى في الدول العربية، ذات المستوى المنخفض من التنمية البشرية[١٣]، والتنمية البشرية محصن ضد الإرهاب (التنمية البشرية = الأمن البشري).

توصف العلاقة بين التنمية، والإرهاب، بأنَّها علاقة سلبية، ويعتمد هذا التفسير على المساهمة الإيجابية للتنمية، في التمكين، والتحصين الاجتماعي ضد الإرهاب. وينظر للتنمية البشرية كمحصن ضد الإرهاب، إذ يصبح وعي الناس بمخاطر الإرهاب أكثر، وتصبح الأسباب الدافعة للإرهاب ضعيفة، ويسعى المواطن إلى المحافظة على استثماراته الاقتصادية، والاجتماعية. وتبين كذلك وجود علاقة سلبية بين التنمية البشرية، وكل من الإرهاب، والفقر، وعدم المساواة، والاضطراب، والبطالة، والمعرفة، والسلام العالمي، في حين وجدت علاقة ايجابية بين التنمية البشرية، وكل من التحضر،

(١٣) ذياب البداينة ، العلاقة بين التنمية البشرية والارهاب في الوطن العربي , ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر العلمية حول أثر الإرهاب على التنمية الاجتماعية , جامعة نايف العربية للعلوم الامنية , الرياض , ٢٠١٢ ،ص١٩٧ .

وفاعلية الحكومة، ومدركات الفساد [١٤], لذا فإنَّ مفهوم الأمن، ومفهوم التنمية، مرتبطان بقوة، والهدفان التوأمان (التخلص من الخوف والتخلص من العوز), هذا ما نادى به رجل الاقتصاد الهندي (امارتيا سن)، الذي أثر في المؤسسات الدولية، والمجلس الاقتصادي، والاجتماعي، في اعتماد مؤشر جديد للتنمية، يأخذ في طيته حقوق الإنسان الاجتماعية، والصحية، والبيئية، فضلاً عن البعد الاقتصادي، وذلك عن طريق القضاء على الفقر, وتعزيز الديمقراطية, ومكافحة الصراعات، والنزاعات[١٥].

ثانيًا- مكافحة البطالة:

إنَّ البطالة تعدُّ واحدة من أخطر المشكلات، وأعقدها، التي تواجه معظم دول العالم، ولاسيَّما الدول النامية، وتشكل تهديدًا واضحًا للاستقرار الاجتماعي، والاقتصادي، والأمني، وتشير اقتصادات الدول الصناعية المتقدمة, على أنَّ البطالة أصبحت واحدة من المشكلات الاقتصادية، والاجتماعية، التي أخذت تتبوأ رأس قائمة الاولويات، في مجال رسم السياسات الاقتصادية[١٦], ويبدو أنَّ البطالة قد دخلت مرحلة جديدة، تختلف تمامًا عن بطالة عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية, ففي حالة البلدان الصناعية المتقدمة، كانت البطالة جزءًا من حركة الدورة الاقتصادية، بمعنى أنَّها تظهر مع ظهور مرحلة الركود، وتختفي مع مرحلة الانتعاش، أمَّا الآن فقد أصبحت البطالة، ومنذ ما يزيد على ربع قرن من الزمان، مشكلة هيكلية, فبالرغم من تحقق الانتعاش، والنمو الاقتصادي، تتفاقم البطالة سنة بعد أخرى, وفي البلاد التي كانت «اشتراكية»، والتي لم تعرف البطالة أبدا، تتزايد جيوش العاطلين فترة بعد أخرى، في غمار عملية التحول إلى النظام الرأسمالي, ولاسيَّما في البلاد النامية، ارتفعت نسبة البطالة بشكل عام، مع استمرار فشل جهود التنمية، وتفاقم ديونها الخارجية، وتطبيقها لبرامج صارمة للانضباط المالي، كما في الجدول (١). وزاد من خطورة الأمر، أنَّ هناك الآن فقرًا شديدًا في الفكر الاقتصادي الراهن، لفهم مشكلة البطالة، وسبل الخروج منها, بل هناك تيار فكري ينتشر بقوة الآن, ينادي بأنَّ البطالة أضحت مشكلة تخص ضحاياها. والعاطلون عن العمل، هم هؤلاء الذين فشلوا في التكيف مع سوق العمل، وظروف المنافسة، والعولمة [١٧].

---

(١٤) ذياب البداينة، المصدر السابق، ص١٩٧ .

(١٥) الياس ابو جودة ، الأمن البشري وسيادة الدول، منشورات الجامعة اللبنانية،٢٠١٥، ص٧٦ .

(١٦) جمال حسن احمد عيسى السراحنة, البطالة وعلاجها – دراسة مقارنة بين الفقه والقانون, ط١, دار اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع, بيروت- دمشق, ٢٠٠٠, ص١٩-٢٠ .

(١٧) روزي زكي, الاقتصاد السياسي للبطالة– تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة, سلسلة عالم المعرفة, العدد ٢٢٦,الكويت, ١٩٩٨, ص١٠.

الجدول رقم (١) يوضح معدلات البطالة في أعلى دول الشرق الأوسط لعام ٢٠٢٣

البلد	معدل البطالة
مصر	٪٧,٥
إيران	٪٩,٤
تركيا	٪١٠,٤
الأردن	٪٢٢,٦
لبنان	٪٢٩,٦
العراق	٪١٥,٣
فلسطين	٪٢٤
اليمن	٪٢٨,٨
السعودية	٪٥,٨

المصدر: بالاعتماد على بيانات البنك الدولي ٢٠٢٤. data.worldbank.org

ثالثًا- تجفيف مصادر تمويل الإرهاب:

من الصعب القول بوقف تمويل الإرهاب بصورة نهائية, ولكن من المؤكد أنَّ التشديد بمراقبة الاجراءات المصرفية, وعمليات التحويل عبر الشركات المالية, ومكافحة النشاطات غير المشروعة، الهادفة إلى توفير الأموال للارهابيين, من شأنه أن يحد الكثير من فرص تمويل الإرهاب, ولكن يتطلب جهدًا محليًا من قبل أجهزة نفاذ القانون, ولاسيَّما الأجهزة المكلفة بمكافحة الجرائم المالية, كما يتطلب تعاونًا بين مختلف الدول, ويفضل أن يكون التعاون الدولي تحت مظلة هيئة الأمم المتحدة، وبرعايتها, لكي تحافظ على تجردها، ومشروعيتها, لكي تأتي الاجراءات موحدة، وبمعايير موضوعية ثابتة[(١٨)].

وتعود أسباب اخفاق اجراءات مكافحة تمويل الإرهاب على المستوى الدولي، إلى عجز المجتمع الدولي بمؤسساته، ودوله، عن اعتماد مبادئ دولية موحدة، وصارمة, لمكافحة تمويل الإرهاب, ويفضل أن يصار إلى تطبيقها تحت رعاية، وغطاء، من هيئة الأمم المتحدة، والمؤسسات الدولية التابعة لها. وذلك لأنَّ مكافحة تمويل الإرهاب، تتطلب خطوات دولية، ومحلية، مترابطة، ومتناسقة، وأنَّ أي اجراءات لا تأتي في هذا السياق، مصيرها الفشل المحتم, وفي أقل تقدير، ستكون عاجزة عن توفير مقومات مكافحة متكاملة, قوامها التعاون بين مختلف الدول، والمؤسسات، والأجهزة.

المطلب الثاني: المعالجة والوقاية من الارهاب على المستوى الدولي .

للحد من ظاهرة الإرهاب على الصعيد المحلي، لا بدَّ من تبني جملة من الخطوات، يمكن حصرها بالآتي:

(١٨)David Gold, Economics of Terrorism, International Relations and Security Network, Graduate Program in International Affairs,2004,p15.

أولاً- تشجيع التعاون الدولي لمجابهة الإرهاب:

تفاقمت مخاطر الإرهاب في العقدين الأخيرين، إلى أن أضحت تهدد أمن المجتمع الدولي، جرّاء تخطيها الحدود الوطنية، وتنامي مخاطرها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، الأمر الذي دفع معظم المسؤولين، إلى تبني خيارات قمعية استثنائية، على النطاقين الدولي، والمحلي، في معرض مواجهتهم لظاهرة انتشار الاعتداءات الإرهابية، والتصدي للإرهابيين، والعمل على توقيفهم، واحالتهم إلى المراجع القضائية لمحاكمتهم.

لقد سعت التنظيمات الإرهابية بدورها، إلى استغلال ضعف بعض الأنظمة، وتخفت خلفها، لتنشئ قوى مسلحة شبيهة بالجيوش النظامية، الأمر الذي جعل أجهزة الشرطة، والأجهزة القضائية من خلفها، عرضة لمواجهات عسكرية غير مألوفة، ووقف بعضها عاجزًا عن مواجهة هذه التنظيمات الارهابية[(١٩)]. وهذا ما كان سائداً في افغانستان، من جرَّاء التعايش بين تنظيم القاعدة بزعامة (اسامة بن لادن), و(حركة طالبان) بزعامة (الملا عمر)، فقد كانت الثانية تتولى زمام الحكم، بدعم من تنظيم القاعدة, بعد أن استفادت من الحرب التي كانت دائرة بين قوى، وأحزاب افغانية، متصارعة على السلطة, للسيطرة على ذلك البلد، وإقامة مخيمات لتدريب أفراده, وجعله منطلقاً لتنفيذ أشد الاعتداءات الإرهابية خطورة، منذ مطلع الثمانينيات حتى ٢٠٠١، بعد تدخل التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة[(٢٠)].

وتظهر أهمية التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب، وذلك لعجز الدولة منفردة عن التعامل مع ظاهرة الإرهاب، بل إنَّ عملية مجابهة الإرهاب، تستلزم التعامل المؤسسي بين الأجهزة الأمنية، والقضائية، وتبادل المعلومات بين الدول[(٢١)]، على المستوى الدولي، والإقليمي، لمكافحة الإرهاب الدولي، والقضاء عليه، عن طريق تطوير الأساليب الأمنية القائمة، وتفعيلها، وتوحيد المعايير، وتزويد الأجهزة القضائية، والأمنية، بالوسائل الحديثة في المكافحة, والاطلاع على المستجدات الدولية في مكافحة الإجرام المنظم، وتبادل الخبرات، والدراسات، والتقنيات، والزيارات الميدانية، وتجهيز المختبرات، وتطويرها.

إنَّ تعزيز التعاون ما بين الدول المتجاورة، سيمنع تسلل العناصر الإرهابية أو إقامتها على أراضيها، والتنسيق بينها في مجال تقديم المساعدة الممكنة، واللازمة للتحقيقات, واجراءات المحاكمة المتعلقة بالجرائم الإرهابية, وتبادل الأدلة، والآثار الناتجة عن أي جريمة إرهابية، والالتزام باتخاذ الإجراءات اللازمة، للمحافظة على هذه الأدلة، والآثار الناتجة عن أي جريمة إرهابية، واثبات دلالاتها القانونية، واصطناع نماذج لأحداث إرهابية بصفة دائمة، تتسم بقدر من الصدق، والفاعلية، للوقوف على السلبيات، والنقائض، التي يتسبب بها العمل الأمني عند التدخل[(٢٢)]، وتقديم المساعدة في مجال اجراءات التحري، والقبض على الهاربين أو المحكوم عليهم بجرائم إرهابية، وفقاً لقوانين كل دولة، وأنظمتها. وتفعيل إجراءات البحث الجنائي، عن طريق توفير بيانات، وهياكل، لجمع المعلومات القابلة

---

(١٩) عادل المشموشي, مكافحة الارهاب، منشورات زين الحقوقية، بيروت٢٠١١، ص٤٥٣.

(٢٠) للمزيد ينظر: كميل الطويل, القاعدة وأخواتها: قصة المجاهدين العرب، دار الساقي،٢٠٠٧.

(٢١) المجلة الالكترونية, وزارة الخارجية الامريكية http://usinfo.state.gor/journa ki

(٢٢) مقالة منشورة بعنوان شراء مدينة امريكية للتدريب على الرابط http://New vote.bbc.co.uk..

للاستغلال، وتحليلها. ليس فقط المتأتية عن طريق عمليات البحث الأولية، في مصادر المعلومات غير الرسمية، وإجراءات البحث السرية، ولكن ايضاً من البيانات، والمعطيات الخاصة بهوية الأشخاص، وذوي السوابق الجنائية، مع دعم هذه الإجراءات، وتعزيزها، بإجراءات موازية في مجال التعاون الدولي، والاقليمي[٢٣]، وتبادل المعلومات حول نشاطات الجماعات الإرهابية، وجرائمها، وقيادتها، وعناصرها، وأماكن تمركزها، وتدريبها, ووسائل ومصادر تمويلها، وتسليمها, وأنواع الأسلحة، والذخائر، والمتفجرات، التي تستخدمها، وغيرها من وسائل الاعتداء الأخرى, فضلاً عن تبادل المعلومات حول وسائل الاتصال، وتكنولوجيا المعلومات، التي تستخدمها الجماعات الإرهابية, وأسلوب عملها, وتنقلات قيادتها، وعناصرها, والإخطار بالمعلومات، والبيانات، التي من شأنها أن تحول دون وقوع جرائم الإرهاب.

ثانياً- القضاء على الإرهاب الفكري الإلكتروني:

ويتم ذلك عن طريق السعي إلى رفع مستوى الوعي، والمعرفة، لدى الشعوب كافة, وتفهم كل شعب للقيم، والمفاهيم السائدة في المجتمعات الأخرى عن طريق:

أ- إنشاء مؤسسة دولية ترعى تطوير التبادل الثقافي، والعلمي، بين مختلف الشعوب.

ب- التأكيد على احترام المعتقدات الدينية كافة, نظراً إلى أنَّها تدعو إلى المحبة، والتسامح، ومساعدة الإنسان لأخيه الإنسان، والتأكيد على فهم الدين على أنَّه الناظم للعلاقة بين الفرد، والخالق، وأنَّه ليس من حق أي شخص أن يُكفِّر الآخر, أو يحط من أي دين لممارسة بعض اتباعه لشعائره، أو لما يروج باسمه من مفاهيم خاطئة، بهدف الحط من قدر العقيدة الدينية، أو من القيم التي تدعو إليها، وهذا ما يميز مواقف المعتدلين في الدين عن الأشخاص المتعصبين دينياً[٢٤].

كما أنَّ هنالك حاجة ملحة إلى قيام المجتمع الدولي، بمكافحة استخدام الإنترنت في أغراض إرهابية. وفي المقابل يجب على جميع الدول، أن تسخر القدرات التي تتيحها شبكة الإنترنت، كوسيلة لمكافحة الإرهاب. وبذلك, سنتمكن من أن نستخدم ضد الإرهابيين، إحدى الأدوات المفضلة لديهم. وتمثل شبكة الانترنت أداة قوية لا نظير لها، لمكافحة انتشار ايدولوجيات الإرهاب, وذلك عن طريق التركيز في محنة الضحايا, وإقامة الصلات بين المجتمعات المحلية، والمؤسسات التربوية، في مختلف البلدان, وتجميع المعلومات، وتبادلها، عن الإرهابيين المشتبه بهم. وينبغي للدول أن تعمل معاً من أجل تحقيق الاستفادة القصوى من الانترنت في هذه المجالات كافة، مع ايلاء المراعاة الواجبة لمتطلبات السرية.

مما تقدم نجد أنَّ التنظيمات الإرهابية، تستهدف عن طريق هجماتها على خطوط نقل الطاقة، أما للسيطرة على قطاع الطاقة، وتدميره، من أجل تعطيل الصادرات، ورفع أسعار النفط، أو إضعاف

---

(٢٣) احمد آيات الطالب, دور البحث الجنائي في مراقبة المواد المستخدمة في العمليات الارهابية, مجلة الأمن والحياة, العدد (٢٦٦) السنة التاسعة والعشرون, سبتمبر, ٢٠٠٤, ص١٤.

(٢٤) عادل مشموشي, مصدر سبق ذكره, ص ٣٩٠.

العدو، وزعزعته للاستقرار، وتشويه سمعته سياسيًا، واقتصاديًا. انطلاقًا من كون الطاقة، تمثل مجالًا رئيسًا في استراتيجية التنظيمات الإرهابية، والتي لا تركز فقط في الاستفادة من الإنتاج الحالي للنفط، والغاز، وتوسيعه كمصدر مهم لتمويلها، ولكن أيضًا على تعطيل الغاز، وإمدادات النفط، وتستهدف مثل هذه الاضطرابات إلى معاقبة الدول الغربية، وحلفائها، كونها تعتمد على أسلوب «استخدام العنف أو التهديد به»، وهو أيضًا ركيزة أساسية للإرهاب بشكل عام.

الخاتمة

تمثل التحديات الإرهابية التي تواجه إمدادات الطاقة في منطقة الشرق الأوسط، تهديدًا كبيرًا ليس فقط للمنطقة نفسها، ولكن أيضًا للاقتصاد العالمي. تشهد المنطقة هجمات مستمرة من قبل جماعات إرهابية، تستهدف المنشآت النفطية، والغازية، مثل: خطوط الأنابيب، ومحطات التكرير، وموانئ التصدير. هذه الهجمات تؤدي إلى تعطيل الإمدادات، وتؤثر في استقرار الأسواق العالمية للطاقة. فضلًا عن ذلك، تمثل التهديدات البحرية في مضيق هرمز، وباب المندب، خطرًا على حرية الملاحة التجارية، مما يرفع تكاليف الشحن، ويؤثر في الإمدادات النفطية.

وفي سبيل معالجة هذه التحديات، يكون من الضروري تعزيز الأمن، والحماية، للمنشآت الحيوية، بما في ذلك استخدام تقنيات المراقبة المتقدمة، والطائرات بدون طيار، للكشف المبكر عن التهديدات. كما يجب على دول المنطقة، والمنظمات الدولية، التعاون بشكل أكبر، عن طريق تبادل المعلومات الاستخباراتية، وتنفيذ استراتيجيات مشتركة لمكافحة الإرهاب. من المهم أيضًا الاستثمار في تكنولوجيا الحماية الإلكترونية، مثل الذكاء الاصطناعي، لتحليل البيانات، والأنماط المتصلة بالتهديدات الإرهابية. إلى جانب ذلك، يشكل تنويع مصادر الطاقة، عن طريق دعم مصادر الطاقة المتجددة، والبديلة، خطوة مهمة لتقليل الاعتماد على النفط، والغاز، مما يخفف من تأثير الهجمات الإرهابية على قطاع الطاقة. أخيرًا، تسهم السياسات الاستراتيجية التي تدعم الاستقرار الإقليمي، بما في ذلك مكافحة التطرف، والإرهاب، وتقديم المساعدات الإنسانية للمناطق المتضررة، في الحد من تأثير هذه التهديدات في الأمن الاقتصادي، والطاقة في المنطقة.

وقد توصل البحث إلى الاستنتاجات الآتية:

١. **أصبح الإرهاب أداة فعَّالة في التأثير في أمن الطاقة العالمي، إذ تستهدف الجماعات الإرهابية البنى التحتية للطاقة، مثل: خطوط الأنابيب، ومحطات الضخ، مما يؤدي إلى تعطيل الإمدادات، وتهديد استقرار الأسواق العالمية.**

٢. **باتت الجماعات الإرهابية مثل داعش، تستخدم النفط، والغاز، كمصدر رئيس لتمويل عملياتها، إذ تسيطر على الحقول، وتقوم بتهريب النفط، وبيعه في السوق السوداء، مما يعززقدراتها المالية، والعسكرية.**

٣. **إنَّ خطوط الأنابيب، والمنشآت النفطية، معرضة بشكل كبير للهجمات الإرهابية، بسبب صعوبة حمايتها، لاسيَّما في المناطق النائية، والمضطربة، مما يجعلها أهدافًا سهلة للجماعات الإرهابية.**

٤. **لا تؤثر الهجمات الإرهابية في قطاع الطاقة في الدول المنتجة للنفط فقط، بل تمتد آثارها إلى الاقتصاد العالمي، إذ يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط، وزعزعة استقرار الأسواق العالمية.**

المصادر

أولاً- الكتب العربية والمترجمة:

١. مجموعة مؤلفين، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، الإمارات.

٢. الياس أبو جودة، الأمن البشري وسيادة الدول، منشورات الجامعة اللبنانية،٢٠١٥.

٣. توبي شيللي، النفط: السياسة- الفقر-الكوكب، ترجمة: دينا الملاح، ط١، الرياض، مكتبة العبيكان.

٤. جمال حسن احمد عيسى السراحنة, البطالة وعلاجها – دراسة مقارنة بين الفقه والقانون, ط١, دار اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع, بيروت- دمشق, ٢٠٠٠.

٥. روزي زكي, الاقتصاد السياسي للبطالة–تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة, سلسلة عالم المعرفة, العدد ٢٢٦,الكويت, ١٩٩٨.

٦. عادل المشموشي, مكافحة الارهاب، منشورات زين الحقوقية، بيروت٢٠١١.

٧. كميل الطويل, القاعدة وأخواتها: قصة المجاهدين العرب، دار الساقي،٢٠٠٧.

ثانيًا- الدوريات:

١. أحمد آيات الطالب, دور البحث الجنائي في مراقبة المواد المستخدمة في العمليات الارهابية, مجلة الأمن والحياة, العدد (٢٦٦) السنة التاسعة والعشرون, سبتمبر, ٢٠٠٤.

٢. جبار علي صالح ,الجهود العربية لمكافحة الارهاب, مجلة السياسة الدولية,العدد٤٦, جامعة بغداد, مركز الدراسات الدولية,٢٠١٠.

٣. عادل عبد الرحمن محمد القويمي، الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية للمضائق والممرات البحرية في العصر الحديث، المجلة القانونية، كلية الحقوق، المجلد ١٥، العدد ٢ ، ٢٠٢٣ .

٤. مصطفى إبراهيم سلمان، البعد الأمني في السياسة الامريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط منذ عام ٢٠١٧، المجلة العراقية للعلوم السياسية، السنة الخامسة العدد ١٠ آذار ٢٠٢٤.

٥. هند فؤاد، الأسباب الاجتماعية لصناعة الإرهاب الجديد، المجلة الجنائية القومية، المجلد الواحد والستون، العدد الثاني، يوليو ٢٠١٨.

ثالثًا- المؤتمرات:

١. ذياب البداينة، العلاقة بين التنمية البشرية والارهاب في الوطن العربي, ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمية حول أثر الإرهاب على التنمية الاجتماعية , جامعة نايف العربية للعلوم الامنية , الرياض , ٢٠١٢.

رابعًا- الإنترنت:

١. بريان مايكل جنكيز وآخرون، هل يزيدوقوع الهجمات الارهابية الكبرى من احتمالات حدوث مزيد من الهجمات؟،مؤسسة راند،

https//:www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE/١٠٠PE/١٧٣RAND_PE١٧٣z.١arabic.pdf

٢. شراء مدينة امريكية للتدريب على الرابط http://New vote.bbc.co.uk..

٣. المجلة الإلكترونية, وزارة الخارجية الأمريكية http://usinfo.state.gor/journa ki

خامسًا- المصادر الأجنبية:

١. Jacob, S. & Furgerson, S. P., ٢٠١٢, "Writing Interview Protocols and Conducting Interviews: Tips for Students New to the Field of Qualitative Research", Qualitative Report Volume ١٧, T&L Art. ٦.

٢. Gunaratna, R. (٢٠١٨). ASEAN's greatest counter-terrorism challenge: The shift from 'need to know' to smart to share. In C. Echle (Ed.), Combatting violent extremism and terrorism in Asia and Europe. Konrad-Adenauer-Stiftung.

٣. Bassam Fattouh, Hou secure are Middle East Oil supplies? Oxford institute for Energy studies, WPM٣٣, September ٢٠٠٧.

٤. Tichy Lukas, The Islamic State oil and gas strategy in North Africa, Energy Strategy Reviews, Volume ٢٤, April ٢٠١٩, Czech Republic.

٥. David Gold, Economics of Terrorism, International Relations and Security Network, Graduate Program in International Affairs, ٢٠٠٤.